

وضعية المخطوطات العربية في الخزنة العامة بالرباط

الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني

عضو أكاديمية المملكة المغربية

أسست الحماية الفرنسية سنة 1924 الخزنة العامة بالرباط وسمتها الخزنة العامة للحماية الفرنسية. فالفرنسيون كانوا يريدون التعرف علينا وعلى تاريخنا وفكرنا من خلال تراثنا. عندما استقل المغرب اتجهت الحركة الوطنية المغربية في محاولة لتحويل المؤسسات الفرنسية التي أسست لصالح الفرنسيين إلى مؤسسات مغربية تعمل لصالح المغاربة، ومن ذلك الخزنة العامة بالرباط. وضعت الحماية فيها ما كانت قد قدمته من مخطوطات في معهد الدروس وبعض المكتبات الخاصة التي استولت عليها ومنها خزنة زاوية الشيخ ماء العينين في فاس، وبعض خزانات السلطان مولاي عبد الحفيظ في بعض القصور الملكية التي استولت عليها وظلت تنميتها باقتناءات جديدة. وبعد الاستقلال دخلت مخطوطات كثيرة إلى الخزنة العامة، أهمها بعض مخطوطات الأوقاف ومكتبات الباشا الكلاوي والشيخ عبد الحي الكتاني والحاج محمد المقرئ والفقير محمد الحجوي، فبلغت أرقام المخطوطات في الخزنة العامة سنة 1971 : 10064 مخطوطا، ونظرا لأن كثيرا من الأرقام يتضمن أكثر من كتاب فإن عدد المخطوطات إذ ذاك ناهز 30 000 مخطوط، ولم ينقطع إغناء الخزنة العامة بالمخطوطات سواء عن طريق الإقتناء أو الإهداء حتى الآن.

وتتميز مخطوطات الخزنة العامة بالحروف التالية :

الدال للمخطوطات القديمة، القاف للأوقاف، الكاف لخزنة عبد الحي الكتاني، الجيم للكلاوي، والحاء للحجوي، إلخ...

وإذا كانت عملية فهرسة مخطوطات الخزانة العامة لم تشملها بأكملها فإنها مع ذلك قطعت مراحل مهمة انطلاقا من فهرسة القسم الأول الذي وضعه ليفي بروفانسال سنة 1921 لمخطوطات حرف الدال والذي اشتمل على 3500 مخطوط، لم يفهرس منه باللغة العربية سوى اسم المؤلفات، أما أسماء مؤلفيها وتاريخهم والتعريف بالكتاب فقد جاء بالفرنسية لأن المخطوط كان يرمي إلى فرنسا المغرب والقضاء على اللغة العربية، لكن انتصار الحركة الوطنية المغربية وعملها على إحياء الشعور الوطني جعل الحماية نفسها تتراجع عن هذا الإتجاه عندما نشر الجزء الأول من القسم الثاني الذي وضعه المرحوم عبد الله الركراكي وعلوش سنة 1954، والجزء الثاني الذي طبع سنة 1958 كان باللغة العربية أيضا، وقد اشتمل هذان الجزآن على 2133 مخطوطا، وبعده صدر الجزء الأول من القسم الثالث الذي وضعه الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني بمساعدة الأستاذ صالح التادلي سنة 1973 اشتمل على 955 مخطوطا، من رقم 2766 إلى 3721، أما الجزء الثاني من القسم الثالث فقد هبأه الأستاذ الكتاني بمساعدة التادلي منذ سنوات لكنه لم ينشر بعد.

أما المخطوطات المهمة التي دخلت الخزانة بعد الاستقلال أو ما يصطلح على تسميتها بحروف ق، ك، ج، ح، فلم يفهرس منها فهرسة كاملة سوى القليل، ويشتمل القسم الثالث من فهارس مخطوطات الخزانة العامة على 905 مخطوطا من حرف د من رقم 3722 إلى 4626 وهو مقسم بحسب الفنون على النحو التالي: النحو، التصريف، اللغة، البلاغة، العروض، الآداب، النقد الأدبي، الأدب الشعبي، التاريخ، التراجم، الفهارس، الأنساب، الرحلات، السياسة، الجغرافية، القصص والحكايات، التربية، أدب اللياقة، الخط، الموسيقى، النظم السياسية، الفروسية، الرماية، علم الحيوان، الطب، الرياضيات، الكيمياء، الهندسة، علم الفلك بما فيه من التوقيت والتعديل والرصد والتنجيم، الأوقاف، الأذكار والأوراد تعبير الرؤيا والمرآي، الردود والمناظرات، الفنون المختلفة.

كما أورد الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني أسماء بعض المخطوطات المهمة المفهرسة في هذا الفهرس التحليلي والتي نجد بها اسم المؤلف، وتاريخ وفاته، والمصادر التي ترجمت له، وموضوع الكتاب وأهميته، إلى جانب المراجع التي ذكرت المخطوط، ومن أهم ما اهتم به قسم المخطوطات في الخزانة العامة إلى جانب البحث عن

نوادير المخطوطات والتعريف بها، التعرف على مؤلفي بعض المخطوطات التي لم تذكر فيها أسماء مؤلفيها، وهذا ما يجب أن يهتم به المفهرس، ولن يتأتى له ذلك ما لم تتوفر لديه الكفاءة للقيام بمثل هذا العمل الذي يسمح له بالتعرف على قيمة هذا الكتاب أو ذلك.

فما يهمنا هو التعرف على قيمة المخطوط من ناحيتين: الناحية العلمية وناحية القلة، خاصة وأن هذا الموضوع أصبح موضوعا عالميا، فليس المخطوط الذي توجد منه ألف نسخة كالمخطوط الذي توجد منه نسخة أو نسختان أو ثلاث في أنحاء العالم.

وتبقى أهم الأسباب التي دفعتنا للإهتمام بالمخطوطات العربية في المغرب هي التعرف على تراثنا المجهول، إذ نعرف الكثير عن المخطوطات العربية أو المغربية الموجودة خارج المغرب، في الوقت الذي نجهد فيه الكثير عن المخطوطات الموجودة داخل بلدنا، يضاف إلى ذلك أن تاريخ المغرب قد ابتلي بأعداء وحسدة من مشارق الأرض ومغاربها الذين حاولوا النيل من تراثنا، وذلك بالطعن في تاريخ المغرب وثقافته. إلا أن المغاربة ظلوا يعتبرون أن جميع ما جاء به الإسلام ملك لنا ولافضل لأحد علينا فيه، كما أن الإسلام لافضل لأحد علينا فيه، فقد أكرمنا الله به وكذلك كل ما جاء به الإسلام ملك للمسلمين أجمعين، لهذا فإن المكتبة المغربية أو الخزانة المغربية والمخطوطات المغربية ليست مخطوطات مغربية بمعنى أن جميع المخطوطات الموجودة في المغرب ليست بالضرورة من تأليف المغاربة، بل فيها تأليف لمغاربة وأندلسيين وجزائريين وتونسيين وليبيين ومصريين وشاميين وعراقيين وهنود وإيرانيين، بل وحتى تأليف مسلمي الإتحاد السوفياتي. كل هذا يوجد منه الكثير في تراثنا المخطوط. فبالرغم مما أصاب الكتاب المغربي من أزمات فقد استطاع المغاربة أن يحافظوا للمكتبة العربية على الكثير من ذخائرها التي لم تبق إلا في المغرب وحده، فكان من الواجب علينا الإهتمام بهذا التراث وصيانته ودراسته والإعتناء به فكان قسم المخطوطات في الخزانة العامة وكان العمل داخل المغرب وخارجه لتحقيق هذه الغاية.

وأهم انتصار تم تحقيقه يتجلى في عملية تحقيق مخطوط ينال به الطالب شهادة عليا باعتباره مادة من مواد شهادة الإجازة والتي كان للأستاذ إبراهيم الكتاني الفضل الكبير في تحقيقها، وفي هذا تكون جيل هو الذي حقق للمخطوط المغربي انتصارا كبيرا حيث عرفه جيل من الأساتذة الشباب.

ومن ضمن مجهودات قسم المخطوطات في الخزنة العامة بالرباط أيضا رحلات داخل المغرب وخارجه للبحث عن نواذر المخطوطات العربية فكان أهمها إطلاقا الرحلات التي قام بها الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني إلى وادي درعة، وبالضبط إلى الزاوية الناصرية في تامكروت، فكانت هذه الرحلة هي حدث القرن، عثر خلالها الباحث على 4000 مخطوط وهذه بعض الأمثلة.

كتاب الدلائل في شرح ما أغفله أبو عبيدة قتيبة من الغريب في الحديث، لأبي محمد قاسم بن ثابت بن حذف العوفي الطرابلسي المتوفى سنة 302 — 915، مات مؤلفه قبل إتمامه فأكماله أبوه الذي توفي سنة 313 هـ. قال علي القاضي عنه «إنه لم يؤلف مثله في المغرب»، وقال الحافظ بن العريضي «ولو قال ولا في المشرق لما بعد» تم تصوير هذا المخطوط من طرف قسم المخطوطات بالخزنة العامة لفائدة رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق والذي اهتم بتحقيقه والكتابة عنه.

أعلام السنن في شرح المرتل في أحاديث البخاري وهو أول شرح وضع لصحيح البخاري لأبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي المتوفى سنة 388/999، ذكر صاحب كشف الظنون عنه أنه شرح لطيف فيه نكت لطيفة ولطائف شريفة.

كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري دفين فاس، الذي طلب العلم في الأندلس وفي القدس وفلسطين وبغداد فعاد بعلم غزير جدا، يضاف إلى ذلك أن أباه كان وزيرا فعين له فقهاء المالكية الذين ربوه على التعطش للمذهب المالكي، وبعد ذهابه إلى الشرق تعرف على مختلف المذاهب وخاصة وجهة نظر مالك مقارنة بوجهات نظر المذاهب الأخرى. ومن المعروف أن السلف الصالح رضي الله عنه والصحابة والصالحين كانت لهم آراؤهم الأصولية ومناهجهم الخاصة في فهم النصوص الشرعية، ولكن الذي وضع منهجا متميزا لفهم النصوص الفقهية في تاريخ الفكر الفقهي هو الإمام الشافعي رضي الله عنه تلميذ الإمام مالك. وهذا ما يعرفه الكثير إلا أن أبا بكر بن العربي المعافري له رأي آخر في الموضوع، فهو يعتبر أن أول من وضع أصول الفقه في الإسلام هو الإمام مالك.

مثال الطالب في شرح ديوان الغرائب لمجدكي المبارك بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير المتوفى سنة 606 — 1210، صاحب النهاية في غريب

الحديث، يعود تاريخ نسخه إلى سنة 606 وهو من النوادر لم يذكره صاحب كشف الظنون ولا بروكلمان، وذكر اسمه إسماعيل البغدادي في إيضاح المقلوب ولم يذكر إسم مؤلفه.

مخطوط إسمه جامع الأساسي في الحديث، كتب على ظهره بخط ناسخه مايلي :

— يعود تاريخ نسخه إلى شهر محرم من سنة 830 على يد محمد بن الحسن بن علي البدرأوي إلا أنه وبعد الدراسة التي قام بها الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني لهذا المخطوط توصل إلى أنه من تأليف الحافظ ابن كثير صاحب التاريخ والتفسير.